عنوان	**تفسیر حدیث إمام رضا (علیه السلام):** **"مَا مِنْ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ العَبْدُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍ إِلّا للهِ وَفِيْهِ قَضَاء"**
صاحب اثر	**حضرت نقطه اولی**
مأخذ این نسخه	مجموعه صد جلدی، شماره 14، صفحه 392 ـ 394
سایر مآخذ	مجموعه صد جلدی، شماره 53، صفحه 404 ـ 406 مجموعه صد جلدی، شماره 40، صفحه 162 ـ 164 مجموعه خصوصی 6010، صفحه 390 — مجموعه خصوصی 2018، صفحه 162 مجموعه خصوصی 4010، صفحه 106 — مجموعه خصوصی 2010، صفحه 106 مجموعه خصوصی 2023، صفحه 218 — مجموعه خصوصی 3012، صفحه 404 مجموعه خصوصی 3026، صفحه 205 مجموعه براون در کمبرج، ف 21 (9)، صفحه 106 ـ 108
محل نزول	**اصفهان** "ومن قال دون ذلك فعليه حقّ كلمة العذاب، ولقد أبسطتُ ذكر هذه المسئلة في مقامات كثيرة ومن أراد أن يطّلع بحقيقة الجواب فليلاحظ ما فصّلت في الرّسالة الهائيّة"، هذا التفسير المبارك ولقد أنزل حضرة الباب الرسالة الهائية في شيراز بعد رجوعه من الحج
سال نزول	**شوّال 1262هـ ـ گذشته ربیع الاول 1263هـ**
مخاطب	**غیر مذکور** • قَدْ اطَّلَعْتُ بِمَا سَئَلْتَ مِنْ مَعْنَى حَدِيْث الرِّضَا . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

[السائل والسؤال]

أَلَحَمْدُ للهِ الَّذِي أَبْدَعَ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ بِأَمْرِهِ ثُمَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا باللهِ وَآياتِهِ فَأُوْلَئِكَ هُم إِلَى اللهِ يُحْشَرُونَ أَمَّا بَعْدُ، قَدْ اطَّلَعْتُ بِمَا سَئَلْتَ[1] مِنْ مَعْنَى حَدِيْث الرِّضَا – عليه السّلام – حَيْثُ قَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: "مَا مِنْ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ العَبْدُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ إِلَّا للهِ وَفِيْهِ قَضَاء"[2]

[مراتب الوجود / الفعل السبعة]

فاعلم أنّ الله سبحانه ما خلق شيئًا وقع عليه إسم شيءٍ إلّا بما قَبِلَ ذات ذلك الشّيء، ولا يمكن أن يقدر أن يقبل شيء في السّمٰوات والأرضين وجود إلّا بجهات سبعة الّتي هي: المشيّة والإرادة والقدر والقضاء والإذن والأجل والكتاب، كما صرّح بذلك الحديث المروي عن شموس العظمة والجلال، حيث قال عزّ ذكره: "لَا يَكُونُ شَيءٌ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ: بِمَشِيَّةٍ وَإِرَادَةٍ وَقَدَرٍ وَقَضَاءٍ وَإِذْنٍ وَأَجَلٍ وَكِتَابٍ، فَمَنْ زَعَمَ بِنَقْصِ وَاحِدَةٍ مِنْهَا فَقَدْ كَفَرَ"[3]

---

[1] **السائل:** [؟]

[2] **السؤال:** تفسير الحديث المروي عن الرضا عليه السلام.

المرجع: "ومما يدل على هذا المعنى ما رواه الشيخ الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن الرضا (عليه السلام) قال: (إرادة الله تعالى ومشيته في الطاعات الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها وإرادته ومشيته في المعاصي النهي عنها والسخط لها والخذلان عليها. قال السائل: فلله فيه قضاء؟ قال: نعم ما من فعل يفعل العباد من خير أو شر إلا ولله فيه قضاء قال السائل: ما معنى هذا القضاء؟ قال: الحكم عليهم بما يستحقونه من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة) نقلنا بعض الحديث بحسب المعنى"، شرح أصول الكافي، المجلد 4، المازندراني، الصفحة 264.

"عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ليس شيء فيه قبض أو بسط ممّا أمر الله به أو نهى عنه إلّا وفيه من الله عزّوجلّ ابتلاء وقضاء"، التوحيد الصدوق، باب الابتلاء والاختبار، الحديث 3

[3] "عن أبي عبدالله (عليه السلام): لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلّا بهذه الخصال السبع: بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن و وكتاب وأجل، فمن زعم أنّه يقدر على نقض واحدة فقد كفر"، أصول الكافي، ج1، الكُليني، كتاب التوحيد

[دليل لزوم مراتب الوجود السبعة]

وإنّ الدليل بأنّ الشّيء لا يمكن أن يقبل الوجود إلّا بجهات سبعة فهو الّذي أنا ذا أشير إليه بدليل الحكمة[4]

1) لأنّ الشّيء إذا ذُكِرَ، فله رتبة وجود[5]

2) وإنّه لا يمكن أن يوجد إلّا برتبة ماهيّته الّتي هي [تكون] علّة قبول الوجود[6]

3) وإذا ثبت حكم الإثنينيّة، يثبت حكم الرّبط في مقام التّثليث[7]

4) يجب في الحكمة حكم الأربعة في حين نزول الأمر في عالم الغيب إلى الشّهادة[8] [9] [10]

---

[4] قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾، القرآن الكريم، سورة النحل (16)، الآية 125

راجع "الفوائد في الحكمة"، الفائدة الأولى في ذكر تفصيل **الأدلة الثلاثة**، جوامع الكلم، الشيخ أحمد الاحسائي، ج2، ص 178

1ـ دليل الحكمة، وهو آلة للمعارف الحقّيّة، وبه يعرف الله سبحانه ويعرف سواه، ومستنده الفؤاد والنقل أمّا النقل فهو الكتاب والسنّة وأمّا الفؤاد فهو أعلى مشاعر الإنسان. . .وأمّا شرطه فأن تُنصف ربّك

2ـ الموعظة الحسنة، فهو آلة لعلم الطريقة وتهذيب الأخلاق وعلم اليقين والتقوى، مستنده القلب والنقل، وشرطه إنصاف عقلك بمعنى ألّا تظلمه ما يستحقه وما يريد منك من الحق

3ـ دليل المجادلة بالتي هي أحسن، فهو آلة لعلم الشريعة، ومستنده العلم والنقل، وشرطه إنصاف الخصم وإلّا لم تكن المجادلة بالتي هي أحسن

[5] الوجود: مقام المشيئة، الذكر الأول، الوجود Existence، الأب، آدم، المادّة، المقبول

[6] **الماهية:** مقام الإرادة، الذكر الثاني، الذر الأول، الماهية Essence، الأم، حواء، الصورة، القابل

[7] مقام القدر، الذر الثاني، مقام التثليث، الربط بين المشيئة والإرادة، الوجود والماهية، العلاقة. "فاتّقن أنّ الله قد خلق الأشياء من ماء البحرين أحدهما ماء العلّة والثّانية ماء المعلول ولقد ﴿مَرَجَ البَحْرَيْنِ﴾ في هذه الدّنيا ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾ بسرّ الإختيارين من ماء هذين البحرين"، بيان تحريم المحارم.

"لأنّ للشيء رتبة وجود الّذي يعبّر عنه بالصّادر الأوّل ورتبة ماهيّته الّتي يعبّر عنها بالتّعين الأوّل والإرادة ورتبة ربط بينهما الّذي يعبّر عنه بالقدر وإنّ بعد وجود الإثنين لو لم يكن ربط بينهما فلم يك إثنين وإلّا بدليل الفرجة والفرار عن الطّفرة يثبت بعد وجود الإثنين حكم الثّلاثة وإنّ ذلك مشهود عند من فتح الله على باب فؤاده عرفان سرّ نزول المجرّة معتدلا وكفى لك في البيان ذلك الدّليل في القسطاس"، إشراق في اللوامع الحسينية.

[8] مقامات القضاء، الإذن، الأجل، الكتاب

[9] "واعلم بأنّ في معرفة سرّ القِدم فرض عليك معرفة إنّيّة ذلك الرّتبة لأنّ ما سوى الله لم يوجد بإذنه إلّا بوجودٍ وماهيَّةٍ، ويتعلّق الجعل، بالأوّل بالأصالة، وبالثّاني بالعرضيّة، ولا تتّبع قول الحكماء: بِأَنَّ اللهَ مَا جَعَلَ المُشْمُش مُشْمُشاً بَلْ أَوْجَدَهُ فإنّ هذا كفر صراح، بل جعل الله مشمشًا بما اختار لنفسه في مقابلة نداء ربّه، حيث قد نزّل الله هذا الحكم في كتابه"، الصحيفة الجعفرية.

"أنّ كل مُحْدَثٍ لا يكون إلا مركّبًا من جهتين: جهة من ربّه وهو المسمّى في الاصطلاح بالوجود، وجهة من نفسه وهو المسمّى أيضًا بالماهية"، شرح المشاعر، ج2، الشيخ أحمد الاحسائي، مؤسسة البلاغ، الطبعة الاولى 2007، الصفحة 96

[10] "فإذا عرفت الذّكر الأوّل بما تجلّى الله لك بك لعرفانه في أوّل ذكره فؤادك فأيقن باليقين بأنّ الشّيء لا يمكن أن يوجد في الإمكان إلّا بحدود سبعة لأنّ للشيء رتبة وجود الّذي يُعبّر عنه بالصّادر الأوّل ورتبة ماهيّته الّتي يعبّر عنها بالتّعين الأوّل والإرادة ورتبة ربط بينهما الّذي يعبّر عنه بالقدر، وإنّ بعد

ولذا فرض في مقام ذكر الحقيقة علّيّة السّبعة في كلّ مراتب الوجود، وليس فرق في الحكم بين الوجودات والماهيّات كما ذهب الحكماء بأنّ الوجود خير محض من الله، وليس فيه اختيار من العباد، وليس للماهيّة وجود إلّا [بإعتبارات] الذّهنيّة وشئونات الوهميّة،[11] وإنّ ذلك لهو الشّرف في مذهب أهل العصمة – صلوات الله عليهم، وإنّ الحقّ في الحقيقة هو أنّ الوجود في كلّ المراتب خلق في قبول الإختيار مثل الماهيّات، وإنّ الله لم يجبر شيئًا حين الخلق إلا بإختياره لأنّ سؤال ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾[12] لا يقع إلّا على المختار، وإنّ إليه الإشارة قول المليك الجبّار: ﴿وَمَا مِنْ شَيءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾[13] ومن قال دون ذلك فعليه حقّ كلمة العذاب، ولقد أبسطتُ ذكر هذه المسئلة في مقامات كثيرة ومن أراد أن يطّلع بحقيقة الجواب فليلاحظ ما فصّلت في الرّسالة الهائيّة.[14]

وإنّ المراد بقوله عزّ ذكره: "بقضاء" فهو رتبة رابع الفعل الّذي لم يجر البداء بعده، ولذا اختصّ – روحي ومن في ملكوت الأمر والخلق فداه – برتبة القضاء لأنّ في مراتب الفعل إذا لم يصل الحكم برتبة القضاء فيجري الله فيه أحكام البَدَاء، وإذا اتّصل الحكم بمقام القضاء فيمضي الله سبحانه وليس له بَدَاء إلّا في مقام إمكان الشّيء فإنّه بَدَاء لا يتخلّف عن شيء ويساوق[15] وجود كلّ شيء في كلّ شأن وإليه الإشارة قوله عزّ ذكره: ﴿قُلْ

وجود الإثنين لو لم يكن ربط بينهما فلم يك إثنين، وإلّا بدليل الفرجة والفرار عن الطّفرة يثبت بعد وجود الإثنين حكم الثّلاثة، وإنّ ذلك مشهود عند من فتح الله على باب فؤاده عرفان سرّ نزول المجرّة معتدلا، وكفى لك في البيان ذلك الدّليل في القسطاس فلمّا ثبت وجود الثّلاثة في مبدء علل الأولى فيثبت وجود الأربعة بوجود القضاء والإذن والأجل والكتاب بنزول الثّلاثة ولم يمكن أن ينقص من تلك الجهات رتبة ولذا نزّل الله في التّدوين طبق التّكوين عن مظاهر التّفريد وظهورات التّمجيد وتجلّيات التّحميد في مقامات التّوحيد حيث قال أحد منهم: (لا يكون شيء في الأرض ولا في السّماء إلّا بسبعة بمشيّة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وأجل وكتاب فمن زعم بنقص واحدة منها فقد كفر)"، رسالة إشراق في اللوامع الحسينية

[11] إشارة الى نظرية "أصالة الوجود واعتبارية الماهية"، وهي محور أساسي في مدرسة الحكمة المتعالية للملا صدرا الشيرازي.

[12] القرآن الكريم، سورة الاعراف (7)، الآية 172

[13] القرآن الكريم، سورة الإسراء (17)، الآية 44.

"ولو علم النّاس كيف خلق الله الخلق لم يلم أحدًا أحدًا وهو أنّ الله قد خلق الخلق على ما هم عليه من القبول والإنكار وعلّة القبول هي علّة الإنكار وهي نفس الإختيار وإنّ الله سبحانه أعطى كلّ ذي حقّ حقّه بما هو عليه على ما هو عليه وعِلم الله بما هو عليه هو عِلم الإمكاني وهو نفس ما هو عليه"، تفسير سورة الكوثر

[14] تفسير حرف الهاء، وتفسير سر الهاء، أثران من آثار حضرة الباب

[15] **يساوق (في اللغة):** يتابعه وسايره وجاراه

فَمَنْ يَمْلِكُ [لَكُم] مِنَ اللهِ شَيئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ المَسِيْحَ ابْنَ مَرْيَم وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الأَرْضِ جَمِيْعًا وَللهِ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾[16]

فإذا عرفت حكم القضاء في الرّتبة [الرّابعة] لتوقن بأن لا يوجد خير ولا شرّ في الإمكان إلّا بقضاء الله وقدره والمراتب الخمسة وكلّ ذلك ما كان إلّا بإختيار العبد وإنّ الإختيار هو مُسَاوَقٌ لوجود الشّيء وإنّ ظهورات الفعل هي وجودات الأشياء الّتي توجد بالله سبحانه

فإذا عرفت ما عرفت فاشهد سرّ القدر في حكم مقدّر
وإلّا فَأَسْلِم تَسْلَم، وَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ العَرْشِ
عَمَّا يَصِفُوْنَ، وسَلَامٌ عَلَى المُرْسَلِيْنَ
والحَمْدُ للهِ رَبِّ
العَالَمِيْنَ

* * * * *

* * *

*

[16] القرآن الكريم، سورة المائدة (5)، الآية 17

[ابجد هوز] أضيفت الى النص للتوضيح

[ابجد هوز] إضافة أو تعديل مقترح للنص

"ابجد هوز" لا تغير في النص، انما أضيفت الأقواس للتوضيح

"ابجد هوز" لا تغير في النص، انما أضيفت الأقواس كعلامة لتحديد الأحاديث الشريفة

﴿وَالعَصْر﴾ لا تغير في النص، انما أضيفت الأقواس كعلامة لتحديد الآيات القرآنية

- أضيفت الى النص للتوضيح
- أضيفت الى النص للتوضيح
- أضيفت الى النص للتوضيح
- أضيفت الى النص للتوضيح

لا وجود للفقرات في النسخة المعتمدة